مواطن خارج الفواتير

باسل طلوزي

يخضع المواطن الأردني هذه الأيام إلى سلسلة تهديداتٍ رسميةٍ مدروسة بعناية، بدأت بوزير الداخلية، الذي توعّد برفع أسعار المشتقات النفطية أربع مرّات، وليس انتهاء بوزير المياه والريّ، الذي هدّد، هو الآخر، قبل أيام، بإجراءات رادعة ضد كل مواطنٍ تسوّل له نفسُه السطو على قطرة مياه بطرق «غير شرعية». ولا أستبعد، غدًا، أن يبرز وزير الطاقة ليتوعد «لصوص الكهرباء»، طالما أنّ الوزراء على دين رئيسهم بشر الخصاونة، صاحب «العين الحمراء» الشهيرة، عندما توعّد، هو الآخر، بإيقاع أشد العقوبات بحقّ الرهط الذين سمّاهم «المتلاعبين بالأسعار»، وقال بالحرف الواحد إنهم سيرون من الحكومة «العين الحمراء». غير أن الأسعار ارتفعت، وانفجرت، ولم تحمرّ العين على أي متلاعبٍ بالأسعار؛ لأن الحكومة ذاتها هي من ترعى الرفع، باعتبارها صاحبةَ الولاية على السلعة الأهم في البلد (المشتقّات النفطية)، التي تجرّ خلفها معظم الارتفاعات الحالية، لكنه مُقدمةٌ لإعلان الحلف رسمياً من خلال تشريعاتٍ تضع الحدّ الأدنى لاستهداف إسرائيل مطار دمشق ملزماً، أخيراً، ضمن هذه الحسابات، وفقَ ما تسرّب من المستويات السياسية والأمنية الإسرائيلية، التي قدّرت أن ذلك سيدفع الأسد إلى إعادة حساباته، وتقييمه خلال المستجدّة في سياسة إسرائيل الأمنية التي تهدف إلى إعاقة عملية التمركز الإيراني في سورية. وليس خافياً أن مثل هذه التقديرات تتحدّث عن بشار الأسد الافتراضي وليس الواقعي، أي بشار الأسد لاعبا سياسيا، رئيس دولة طبيعيا، يوازن بين الخيارات، بمساعدة فريق استشاري خبير، وعلى هذا الأساس، يجري ترجيح الخيارات الأقل سوءاً على اعتبار أن الخيارات في ظروف الأزمات كلها سيئة. لكن، ما هي المؤشرات التي اعتمدت عليها إسرائيل في بناء فرضيتها تلك؟ هل درست إسرائيل وجود نظام سياسي طبيعي في سورية يشتغل على أسس سياسية عصرية سليمة، ثم اين هي التفاعلات الحاصلة داخل هذا النظام، حتى يجري على أساسها قياس مدى عقلانيته واحتمال اتخاذه قرارات صائبة؟ وهل في سورية مجالٌ سياسيٌ من شأنه فرض خياراته على النظام السياسي، وجعله يأخذ المصلحة العامة محدّداً أساسياً لسياساته وقراراته؟

على مدار عشر سنوات، كانت ممارسات بشار وسلوكه تحت مجهر مراكز الأبحاث والدراسات الدولية والإقليمية، حاولت في أحيانٍ كثيرة، تفاجئنا التقديرات الإسرائيلية، الرسمية والأكاديمية، بالنظر إلى بشّار الأسد كائناً سياسياً عاقلاً يفاضل بين الخيارات، ويختار أكثرها مناسبة لسورية وأمنها وقدرة على إخراجها من المأزق السياسية. ويدخل تنطوي التكتيكات على بعض الغموض، لكن الإستراتيجيات واضحة، خذ مثلاً إستراتيجية أميركا لإضعاف الصين مكشوفة ومشروحة، حتى يكلفها وميزانياتها وطرق تنفيذها. سبب العجز حتى العرب الذين دعوا إلى عودته إلى جامعة الدول العربية لم يكن سبب ذلك اعتقادهم أنه شخص عقلاني دافعهم لعودته، إنما كلٌ لحسابات سياسية خاصة به، فهم يعرفون أكثر من غيرهم أنه يفكّر بطريقة رؤساء العصابات والحسابات السياسية لديه مختلفة عن أي قائد أو رئيس، وهم يعرفون أن ما طفح به إعلامه الرسمي من مصطلحاتٍ عن «العربان» و«شاربي بول البعير» لم تكن ناتجة عن لحظة نزق، بقدر ما هي تعبير عن تفكير نمطي لدى منظومة الأسد للحفاظ على رموز سورية، من عملتها إلى علمها إلى شعبها الذي عبثت إيران بتركيبته السكانية والمذهبية، بمساعدة كبيرة من رموزه الأمنية والعسكرية؛ ثمّة أدوات إذا جرى استخدامها بغير مكانها أو محلها فإنها لا تنتج أي قيمة، ومنذ بواكير القرن الماضي، كشف علم النفس الجديد أن الإنسان لم يكن مخلوقًا عقلانيًا تمامًا، وإن أفعاله السياسية لم تكن موجّهة بالكامل بالعقل والمصلحة الذاتية.

(كاتب فلسطيني)

الخيار الأردني... تهديدٌ جدّي

محمد أبو رمان

يدرك «مطبخ القرار» في عمّان جيداً أن توقيت مقالاتٍ نشرت أخيراً، تحدّثت عن العودة إلى الحل الأردني والفيدرالية مع الضفة الغربية، ليس بريئاً ولا منبتاً عن سياق دولي وإقليمي، يسعى للضغط على الأردن ومحاصرته، لوضع هذا الخيار على الطاولة من جديد.

كنّا قد أشرنا إلى هذا السياق الجديد الخطير في تقرير صادر عن معهد السياسة والمجتمع (لخصته في مقال في «العربي الجديد» بعنوان «الانقلاب الإسرائيلي على الأردن» في 2022/5/10)، ويمكن التأريخ للتصاعد المستمر والمنتظم في هذا السياق منذ إدارة الرئيس ترامب، وطرح «صفقة القرن» وموضوع السفارة الأميركية في القدس، ثم الاتفاقيات الإبراهيمية، وحالياً العزف على لحن انتهاء الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية وعدم قدرتها على الاستمرار، والبحث عن بديل أكثر صلابة وقوة، وهو الأردني، ما يؤدي إلى إغلاق ملف القضية الفلسطينية إلى الأبد، وعلى حساب الأردنيين والفلسطينيين.

الخيار الأردني طُرح، وفي التوقيت نفسه تقريباً، من جهتين أخيراً: الأول كاتب سعودي من أصول فلسطينية، علي الشهابي، وحمل عنوان «مملكة فلسطين الهاشمية»، ولعل ما لفت الانتباه، نشره على موقع «العربية نت»، ما أعطى انطباعاً لدى الرأي العام الأردني أنه لا يمثل شخصاً، بقدر ما يعكس سياسات إقليمية ترتبط بأجندة «الاتفاقيات الإبراهيمية»، وتستبطن الانتهاء، من مركزية القضية الفلسطينية، وأسهل خيار يمكن أن يربح الإسرائيليين والأميركيين هو الأردني، وبصورة خاصة إنهاء السلطة الفلسطينية لمصلحة الحكم الهاشمي، وإنهاء ما تسمّى حق اللاجئين الفلسطينيين بصورة نهائية وقاطعة.

أما المقال الثاني، فطرحه وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، شلومو بن عامي، بعنوان «مستقبل أردني للضفة الغربية»، ونشره في «وول ستريت جورنال»، وانتهى إلى ضرورة عودة الأردن إلى الضفة الغربية بوصفه الحل الوحيد الممكن اليوم للقضية الفلسطينية، بعد إعلان «وفاة حل الدولتين»، و«عدم واقعية» طرح الفدرالية الإسرائيلية - الفلسطينية، فلا يبقى غير عودة الضفة الغربية إلى الأردن، أو العودة إلى ما كانت عليه الحال قبل 1967.

بالعودة إلى المقالات والتصريحات الإسرائيلية في الآونة الأخيرة، من الواضح أنّنا أمام خطاب إسرائيلي يتمركز حالياً في وضع مسار مختلف لمستقبل القضية؛ والأخطر أنّه على ما يبدو الأخذ لدى الإسرائيليين، للخروج من أزمتهم، أو تصديرها إلى الأردن، سواء على الصعيد الأمني أو الديموغرافي!

وبالرغم من أنّ إدارة الرئيس الأميركي الحالي، جوزيف بايدن، أوقفت التسارع السابق من ترامب وفريقه، وصهره جاريد كوشنير تجاه تصفية القضية وموضوع القدس واللاجئين، وما يسمّى السلام الإقليمي، إلّا أن لا بايدن ولا فريقه قدّموا خيارات أو تصورات بديلة، بل اكتفوا بتجميد مشروع ترامب.

ما هو أخطر من ذلك كلّه، أن الحرب الأوكرانية - الروسية ولّدت تداعياتٍ سلبية أخرى على القضية الفلسطينية؛ تتمثّل أولاً ببراجع جديد في مركزيتها وأهميتها، وثانياً بمحاولة إدارة بايدن استرضاء أطراف إقليمية، والتخلي عن مواقف سابقة، وهي أمورٌ انعكست على الترتيبات الراهنة للزيارة المرتقبة للرئيس الأميركي إلى المنطقة، لكن بتركيز أكثر على المصالح الاقتصادية والأمنية الأميركية، مع دعم أكبر للتحالف الإقليمي العربي - الإسرائيلي، الذي شعر بالتضرّر من مغادرة ترامب البيت الأبيض.

ضمن هذه السياقات والأنساق، يمكن أن نفهم تطور الحديث عن الخيار الأردني، وهو أمر لا ينبغي أن يقف المسؤولون الأردنيون عند حدود تسخيفه وتجاهله؛ والتمسّك بخطابٍ تقليديٍّ يصرّ على حل الدولتين الذي لم يبق إلا الأردنيون يتحدّثون عنه!

لنتخيّل أسلحة الجو العربية تحت قيادة إسرائيل

لميس اندوني

ليست جديدةً محاولة أميركا إنشاء تحالف عسكري إقليمي في المنطقة العربية بقيادة إسرائيل، بل هي قيد التنفيذ. الجديد أن هناك مشروع قرار في الكونغرس لجعل تأسيس حلف يدمج أسلحة الجو في دول عربية بنظيرها الإسرائيلي قانوناً ملزماً، وإعلانه سياسة رسمية تحاسب عليها الإدارات الأميركية، الحالية والمقبلة، قد لا يمرّ مشروع القانون بشكله الحالي، لكنه مُقدمة لإعلان الحلف رسمياً من خلال تشريعات تضع الخطوة الأولى في الخطوات ما قبل اتفاقية التحالف «الإبراهيمية»، وما بعدها لم يكن بعيداً عن الإصرار الأميركي على جعل إيران «عدوّاً استراتيجياً» وإسرائيل «صديقاً حميماً» للعرب في المنطقة. لكن خطة التحالف العسكري – الأمني، بأبعادها المختلفة، لن تشمل الإمارات والبحرين فحسب، فمشروع القانون المتداول في الكونغرس يشمل الأردن ومصر وجميع دول مجلس التعاون الخليجي، ويعني أننا سنشهد ضغوطاً حثيثة على هذه الدول، لدخول قوات سلاح الجو لديها في هذا التحالف، ومن ثم تتّجه أميركا إلى دول عربية أخرى، بالمنظور الأميركي قبول أي دولة عربية بدخول اتفاقية مع إسرائيل يشكل عملاً ضاغطاً أو مشجّعاً للدول الأخرى على اللحاق بها. وعليه، لا تقلّل الإدارة الأميركية من أهمية دخول الرياض في معاهدة تطبيع مع إسرائيل، وتأثير ذلك في الشعوب العربية.

ليس الحديث هنا عمّا تقوم به الإمارات والبحرين، بل عمّا هو مرسوم للمنطقة. للأسف، تسبق الدولتان المذكورتان الجميع في تعميق العلاقات مع إسرائيل، بشكل يضرّ كل دولة فيها والأمن القومي العربي بأجمعه. ووإشنطن تريد أن تحلب الاتفاق الإبراهيمي، حتى يفتح جميع الأبواب والنوافذ في العالم العربي، وإذا كانت هناك أبواب مفتوحة على التطبيع، فذلك ليس كافياً. فالمطلوب الآن دكّ كل الأسوار أمام التطبيع وتذويب العالم العربي في بحر الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية. لذا؛ كل خطوة تطبيعية مهمة، وأميركا تبني عليها، فليس في منظورها ما يمكن اعتباره تطبيعاً نسبياً، فالتحالف الإبراهيمي قد غيّر قواعد اللعبة الأميركية – الإسرائيلية؛ فوفقاً لما يتحدّث به مسؤولون أميركيون وخبراء في مراكز أبحاث صهيونية وأميركية، «الاتفاقات الإبراهيمية كانت نقطة تحوّل» و«بداية انتصار» غير مسبوق للسياستين، الأميركية والإسرائيلية، في المنطقة.

وليست وإشنطن مستعجلة تماماً في الضم الفوري للدول المتردّدة إلى حلف أمني – سياسي إقليمي، بل تعمل على جعله أمراً واقعاً على الأرض، من خلال جزر دول متردّدة إلى علاقات تطبيعية مع إسرائيل، لا تبدو لبعض الدول العربية خطيرة، أو تشمل تنازلاً عن مواقفها المعلنة تجاه فلسطين، حتى إن أميركا اقنعت وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لبيد، المعروف بتطرّفه، بأن التطبيع مع السعودية سيأخذ وقتاً أطول، وأن العملية ستتحقّق «بخطواتٍ صغيرة»، ففي مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية، أوضح لبيد أن إسرائيل تعي أن «عملية التطبيع مع السعودية ستأخذ وقتاً طويلاً، مع إحراز تقدّم بخطواتٍ صغيرة»، محذراً الإسرائيليين من توقع الاستيقاظ على «مفاجأة كبيرة»، وأن الموضوع قد يأخذ سنواتٍ، وقد لا يتحقق إلا بعد عهده، كوزير خارجية بسنوات»، وهو بكلامه يعكس توجّه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، التي تتبع سياسة «الخطوة خطوة» التي أسّس لها وزير الخارجية الأميركي الأسبق، هنري كيسنجر، أحد أهم منظّري السياسات الخارجية. لا يدفع وزير الخارجية الأميركية، أنطوني بلينكن، السعودية، في الفترة الحالية، إلى إعلان تطبيع رسمي مع إسرائيل، لكنه يرعى، مع فريقه، محادثات سعودية – إسرائيلية غير مباشرة تمهيداً لخطوات تطبيعية، وإلى إرساء فكرة «المصالح الأمنية المشتركة»، كما أشار لبيد في حديثه الإذاعي، فتغيير مفهوم الأمن الوطني للسعودية، أو لأي بلد عربي، في حد ذاته، مهمّة خطيرة، تخدم توجّه الإدارة الأميركية بإنشاء تحالف أمني عربي – إسرائيلي في المنطقة، وهذا ما حدث مع الإمارات، فقد جرى تبنّي مفاهيم كانت تُعدّ تجاوزاً على مفهوم الأمن القومي والوطني، ولكن، من الواضح أن الأمر أصعب في السعودية.

> مشروع قانون في الكونغرس يطلب أن تنظم أميركا حلفاءها في المنطقة لحمايتهم من الخطر الإيراني في إطار عسكري يدمج إسرائيل بالمنطقة

والأكيد أن عنوان مشروع قانون الكونغرس «ردع قوات العدو وتعزيز الدفاع الوطني»، ومختصره مأخوذ من الدفاع (دیفیند)، وهي محاولة لترويجه قانون دفاع عن الأمن الوطني الأميركي، باعتبار أن «أمن إسرائيل جزء من الأمن الوطني الأميركي». والعدو هنا إيران، والمطلوب أن تنظّم أميركا حلفاءها في المنطقة لحمايتهم من الخطر الإيراني، في إطار عسكري يدمج إسرائيل بالمنطقة، ويحقق هيمنتها. ولكن فيما يتحدّث واضعو مشروع قانون «دیفیند» عن حماية حلفاء أميركا في المنطقة، فإنهم يعلنون، في الوقت نفسه، هوية داعمي المشروع، وهم جميعاً، بلا استثناء، منظمات صهيونية كبيرة، بما في ذلك اللوبي الصهيوني الرسمي «إيباك»، حتى إن إحدى أعضاء مجلس النواب الأميركي، كاثي مال موريس روجرز، نشرت، على صفحتها الرسمية على موقع الكونغرس، أسماء المنظمات المؤيدة، والأرجح أنها المحرّضة على المشروع ومؤلفة نصّه، إذ حتى لو لم يمرّ القانون، الذي قد تعتبره الإدارة سابقاً لأوانه، فإنه ليس بعيداً عن هدف إنشاء تحالف إسرائيلي عربي أمني وعسكري، وهو ما تسعى إليه واشنطن.

ولم يخفِ الرئيس جو بايدن أن هدف زيارته المنطقة «دمج إسرائيل» في المنطقة. لذا، لم يكن مستغرباً أن يهبّ اللوبي الصهيوني ويحرّك جماعة له في الكونغرس، خصوصاً أن مشروع قانون دیفیند يتحدّث عن توفير تمويل لوزير الخارجية الأميركية لدعم المشروع عسكرياً ومالياً، ولا استغراب إذا كان بلينكن مشاركاً أو متواطئاً مع المشروع، فهو معروفٌ بتأييده العميق لإسرائيل، ولا ينكر ذلك. ولعل النقطة الكاشفة في مشروع القانون أنه يحثّم على الدول العربية المشاركة، كلاً على حدة، في الدفاع عن المنطقة في مواجهة إيران، أي أن تصبح الدول العربية وقواتها الجوية وصواريخها في خدمة الدفاع عن إسرائيل، فالهدف من التطبيع طغيان المشروع الصهيوني على كل مفاهيم الأمن الوطني أو القومي، بل المطلوب شطب هذه المفاهيم من الوعي العربي، لذا لا بديل من مقاومة التطبيع.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

كاريكاتير

عنمان عبيد

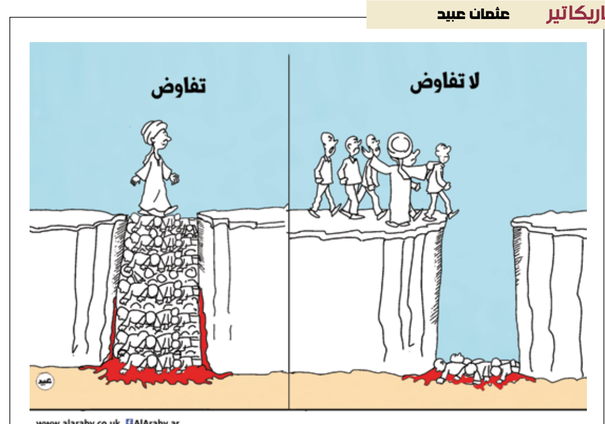

عن «الإسلام دينها» ونزاع الهوية في تونس

سالم لبيض

لا يبدو أن تونس قد غادرت النقاش العام النخبوي والمجتمعي، الذي عاشت وقائعه على هامش أشغال المجلس القومي التأسيسي (1956-1959) ونظيره المجلس الوطني التأسيسي (2011-2014)، المفضيان إلى دستوري 1959 و2014. فقد استفاق التونسيون على وقع جدل الهوية ونزاعاتها ومحاولات التلاعب بها من جديد بالتوازي مع خيارات «25 جويلية» (يوليو/ تموز) التي تتجلى ملامحها تباعاً في المراسيم التي يصدرها الرئيس قيس سعيّد، بعد أن نَصّب نفسه سلطة تشريعية وحيدة في تونس، بدلاً من مجلس نواب الشعب الذي حلّه، وجعل من أفكاره وتجربته الأكاديمية مرجعاً ومحكّا تشريعياً وقانونيا عوّض الدستور التونسي الذي تم تعليق العمل بمبادئه وفصوله، والاستعاضة عنها بالنظام المؤقت للسلطات العمومية الوارد في المرسوم الرئاسي عدد 117 لسنة 2021، وبعد أن أصدر مرسوم بعث الجمهورية الجديدة وتولية الخبير القانوني، الصادق بلعيد، على رأس الهيئة الاستشارية التي ستكتب دستورها.

دشّن قيس سعيّد، الأستاذ الجامعي، ورئيس الدولة، النقاش في هوية تونس وعلاقتها بالدولة التونسية، وأثار مسألة إسلام الدولة، بعد أن ساد اعتقاد بأن دستور 1959 قد حسم الأمر من خلال الصيغة التي وردت في فصله الأول، أن «تونس دولة حرّة، مستقلّة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها»، والتزم دستور 2014 الصيغة نفسها مع إضافة «لا يجوز تعديل هذا الفصل». تناول سعيّد في محاضرة بعنوان «الإسلام دينها» ألقاها في شكل درس افتتاحي بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس، واحتفالا بإحالته على شرف المهنة (التقاعد عن العمل)، يوم الأربعاء 12 سبتمبر/ أيلول 2018، الفصل الأول من الدستور التونسي، والتنصيص على الديانة في دساتير بعض الدول العربية والإسلامية بالدرس والتمحيص والنقاش، إلا أن ما خلُص إليه تغيب عنه المصداقية، ولا يخلو من تناقض وتبسيط. فقد صرّح، منذ البداية، قائلاً إن «دستور 2014 حافظ على الفصل 1 من دستور 1959، وقد جاء في التقرير العام للدستور المؤرخ في 24 جانفي (يناير/ كانون الثاني) 2013 في فقرة المبادئ العامة أنه «بتوافق وطني واضح وبمبادرة تاريخية، تم الاتفاق على الاحتفاظ على الفصل 1 من دستور 1959». ولكن أضيفت لهذا الفصل فقرة ثانية تنصّ على منع تعديله. المجالس بالأمانات، ولكن الله وحده يعلم الدور الذي أدّيته من أجل الإقناع بضرورة الإبقاء على الفصل 1 من دستور 1959 في دستور 2014». وهو إقرارٌ صريح بأن قيس سعيّد، الخبير القانوني والدستوري آنذاك، لعب دورا له أهمية في الحفاظ على الفصل الأول من دستور 1959 الذي صاغه الرئيس الحبيب بورقيبة، وفق رواية سعيّد نفسه، بعد أن دعاه المجلس الوطني التأسيسي إلى إبداء رأيه في أكثر من مناسبة، وبموجب ذلك، تمت المحافظة على عبارة «والإسلام دينها» معتبرا أن الضمير يعود على الدولة، وليس على تونس كما جرى تأويله من أغلب النواب المؤسسين الأوائل، ومن فقهاء القانون والسياسة لاحقا. ومباشرة بعد الاستماتة في إثبات أن الدولة التونسية «دينها الإسلام»، يذهب سعيّد إلى نقيض موقفه بالقول «لا بد من التأكيد على أنها (الدولة) فكرة، ثم هي مؤسسة قانونية قائمة الذات، من قبيل التصور والخيال، فلم يجلس أحد مع الدولة ليتعبر أحد الفقهاء على مائدة الغداء، فكيف لهذه الذات المعنوية أن تكون لها عقيدة، وأن تدين بدين من الأديان؟ هل توجد بهذا المفهوم الحديث للدولة دولٌ تطوف بالبيت الحرام أو تسعى بين الصفا والمروة أو تتطهّر أو تصوم؟ هل يوجد يوم حشر للدول، فيدخل بعضها للجنة، ويُدخل بعضها الآخر للنار، بعد أن تمر كل دولة على الصراط؟ هل توجد ذات معنوية قانونية أعلنت توبتها أو غسلت حوبتها، أو على العكس أعلنت ردّتها، وغيرت ملّتها، أو كشفت عورتها؟». كرّر سعيّد هذا الكلام عدّة مرات من موقع رئيس الدولة، وصرّح في محاضرة له على هامش تسليم جوائز الفائزين في الدورة 53 للمسابقة الوطنية لحفظ القرآن الكريم في نهاية شهر رمضان المنقضي، قائلا «لن نرى دولة ولا مجلسا نيابيا على الصراط، أو حكومة بوزرائها وكتّاب دولتها تمر على الصراط أو تتساقط على الصراط يمينا وشمالا». واعتمادا على المنطق نفسه الذي يعتمده الرئيس سعيّد أن الدول لا تطوف بالبيت الحرام ولا تمشي الحكومات على الصراط، فإن الدول لا تتنقل لزيارة بعضها بعضا أو تجلس جنبا إلى جنب في الأمم المتحدة أو تدافع عن نفسها في المحاكم الدولية، أو تتحوّل إلى عقد الصفقات والتبادل التجاري، أو تخاطب مواطنيها أو تمشي على أرجلها.. إذا ما أريد تبسيط المسائل قياسا على أقوال سعيّد، فمن يتولى تلك المهام هم ممثلو الدول، وتُعرف الدول بثقافات شعوبها ورموزهم الثقافية والدينية واللغوية، والدولة، في نهاية الأمر، هي الجهاز الذي ينظم المجتمع ويدير شؤونه، ويعبّر عن كل مكونات ثقافته، بما في ذلك الدينية، من خلال نصوص دستورية وقانونية ومؤسسات شرعية على غرار الحكومات والتمثيليات الدبلوماسية والمنشآت العمومية. وفي هذا السياق يمكن فهم «والإسلام دينها» في الدستور التونسي، سواء تعلق الأمر بالدولة التونسية أو بتونس ككل.

> يذهب سعيّد، في موقفه الرافض دين الدولة، إلى أن الإسلام يجب أن يُنسب إلى الأمة، من دون أن يحدّد فيما كتبه من مقالات منشورة ماهية تلك الأمة، فهل هي الأمة التونسية أم الأمة العربية أو نظيرتها الإسلامية؟ وذلك تجنّبا للمناحات السياسية والنعت الأيديولوجي الذي قد تحدثه التسمية. ومع ذلك، فإن مصطلح الأمة مطلقا ومن دون تحديد تستخدمه بكثرة تيارات الإسلام السياسي وفرقه وتنظيماته، وهو ما قد يعطي فكرة عن أيديولوجيا الرجل قبل تولي الرئاسة وصدامه مع الإسلاميين، بينما يعتقد بلعيد أن ذكر الإسلام في الدستور يعطي مبرّرا لاعتماده أحد مرجعيات وضع التشريعات، وهو ما يرفضه الأستاذ في حال حاول إيقاف إيران انتصارا لما وصل إليه في كتابه «القرآن والتشريع» من دحضٍ لفكرة التشريع القرآني، وأن الإسلام دينٌ يقوم على وجود علاقة عمودية بين الإنسان وربه.

وبقطع النظر عن أهمية هذه المطارحات في سوق الأفكار وجدوى تناولها بالدرس، لا يجب أن تستحيل نزوة فكرية، ينطلق منها كل من سعيد وبلعيد لطمس هوية التونسيين القائمة بصفة رئيسية على الدين واللغة، ومحوها من النصوص الكبرى المؤسسة للدولة التونسية. لن يزول الإسلام من تونس، وهو المترسّب في أعماق الأفراد والشخصية القاعدية، وفي أصغر خلايا المجتمع وجماعات الانتماء المختلفة وهوياتها الفرعية، المنحوت في الذاتية التونسية من أكثر من 1400 سنة وعلى مرّ العصور والأزمنة، بإلغاء «والإسلام دينها» من الدستور التونسي.

(وزير تونسي سابق)

الحرب السريّة والمعلنة

حسام كنفاني

تصاعدت خلال الأسابيع الماضية، ومع تعثر المفاوضات النووية الإيرانية، الهجمات الإسرائيلية التي تستهدف إيران، سواء في داخل البلاد أو في سورية. ومع أن هذه الهجمات لم تتوقف خلال السنوات الماضية، إلا أن تسارع وتيرتها في الأيام الماضية، وكم الاغتيالات التي حدثت، يكشفان عن اختراق واسع من قبل الموساد للداخل الإيراني، وعجز طهران عن مواجهة هذا الاختراق أو الرد عليه بالمثل. حتى أن الهجوم الصاروخي على أربيل الذي تبنته إيران ضمناً، وقيل إنه استهدف قاعدة استخبارية إسرائيلية، لم يثبت أن هذا الهدف حقيقي، خصوصاً مع إعلان السلطات المحلية هناك أن القصف استهدف مناطق مدنية ولم يصب أي قاعدة عسكرية.

هذا العجز عبّر عنه القائد العام السابق للحرس الثوري الإيراني، اللواء محمد علي جعفري، الذي حاول إظهار أن بلاده لا تقف مكتوفة الأيدي وتستسلم لتلقي الضربات الإسرائيلية، إذ أكد أنها «وجهت ضربات سرية لإسرائيل، وهي مستمرة في ذلك ولا يمكن الكشف عنها (الضربات)». مثل هذا التصريح لا يشبه السياسة الإيرانية التي لا تتوانى عن تبني أي عمل عسكري يأتي رداً على الاعتداءات الكثيرة التي تعرضت إليها طهران في أكثر من سياق، بل يشير إلى أن هناك عدم قدرة، وربما عدم رغبة إيرانية، في الدخول بعمل عسكري لا تحمد عواقبه، خصوصاً في ظل الأوضاع التي تعيشها البلاد. هذا ما اتضح في الرد الإيراني الذي أعقب اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، إذ جاء أقل بكثير من حجم الضربة التي تعرضت إليها طهران باغتيال سليماني، واقتصر على رشقات صاروخية استهدفت قواعد أميركية في شمال العراق، ولم يتضح حجم الخسائر التي أوقعتها، باستثناء إصابة أحد الصواريخ للطائرة المدنية الأوكرانية وإسقاطها ومقتل الركاب الـ 176 الذين كانوا فيها، وغالبيتهم من الإيرانيين.

في مقابل هذه «الحرب السرية» الإيرانية، نجد أن إسرائيل تشن حرباً علنية، وضد أهداف واضحة، ولا تتوانى عن تبنيها، سواء بشكل رسمي أو عبر وسائلها الإعلامية. وتداعيات هذه الهجمات أيضاً لا تقل وضوحاً، سواء سياسياً أو عملياً على الأرض. ولعل آخر هذه التداعيات كان تعطيل الملاحة في مطار دمشق الدولي لأكثر من 48 ساعة، بعد الغارات الإسرائيلية التي استهدفت شحنات أسلحة إيرانية. أما سياسياً، فمن الواضح أن هذه العمليات الإسرائيلية تتم بضوء أخضر أميركي بعد تعطل مفاوضات فيينا، وعدم الاتفاق على إحياء الاتفاق النووي الإيراني. ورغم أن الضربات الإسرائيلية كانت تتم أثناء المفاوضات، إلا أنها لم تكن تحظى بالرضى الأميركي، وهو ما حاولت واشنطن مراراً إيصاله لإسرائيل، إلا أن الوتيرة المتسارعة اليوم تكشف الرضى والتنسيق الأميركي لهذه الهجمات.

أيضاً لا يمكن إغفال الدور الروسي في هذه العمليات، وهو من المفترض أنه واضح لصنّاع القرار في طهران ولحلفائهم الموجودين على الأرض في سورية. فإسرائيل غالباً ما تؤكد أن الضربات التي تشنها داخل الأراضي السورية ضد أهداف إيرانية تجري بالتنسيق مع القوات الروسية الموجودة في سورية، غير أنه من المؤكد أن الأمر أكثر من مجرد تنسيق، وأن تعاوناً استخبارياً روسياً يساعد في تحديد ماهية الأهداف وأماكنها، وهذا الأمر ليس مرتبطاً بشحنات الأسلحة أو مخازنها فحسب، بل حتى بالاغتيالات الكثيرة التي حصلت في الداخل السوري واستهدفت قياديين في مليشيات تابعة للنظام الإيراني.

هذه الحرب المعلنة من جانب إسرائيل و«السرية» من جانب إيران بدأت تأخذ أبعاداً أكثر خطورة، مع نوايا التحالفات التي تنسجها تل أبيب، ولا سيما في الخليج برعاية أميركية، وتوسيع رقعة الأهداف، ما ينذر بأن هذه الحرب قد تأخذ منحى تصاعدياً في وقت قريب.

خروج مطار دمشق عن الخدمة

فاطمة ياسين

تعرّضت الأراضي السورية إلى هجوم إسرائيلي جديد قبل أيام، وما خرج عن المعتاد في هذا القصف استهدافه مطار دمشق الدولي، وهو أحد منشآت البنية التحتية الأساسية، وقد تعرّض إلى أضرار جسيمة، ما أجبر سلطات النظام على الإعلان عن إغلاقه حتى إشعار آخر، وألغيت رحلاتٌ كثيرة، وتحولت رحلات قادمة إلى مطارات أخرى .. اعتادت إسرائيل على استهداف مناطق عسكرية أو تجمعاتٍ لمليشيات إيران، وأحيانا تجمعات النظام. أما فيما يخص الهجمات على الأماكن الحيوية، فقد قصفت، في أواخر العام الماضي (2021) مستودعات وساحات تخزين تابعة لميناء اللاذقية البحري، من دون أن يؤثر ذلك على التحركات اللوجستية للسفن القادمة أو المغادرة للمرفأ. وفي العام 2018 جرى قصف مواقع قريبة جدا من مطار دمشق، وقالت إسرائيل حينها إن القصف استهدف مستودعاتٍ تابعة للمطار، تخزّن إيران كمياتٍ من السلاح فيها، وحدثت العملية من دون الإضرار بالمنشآت التابعة لخدمات المطار الملاحية، فبقي صالحا للاستخدام. لكن مدرّجات المطار، في الهجوم الأخير، أصيبت في ستة أماكن على الأقل، كما أظهرت صور جوية. وتشكّل هذه البحرية المباشرة، والموجهة إلى منشأة مدنيةٍ مهمة، ارتياحا لافتا في الرسائل التي تريد إسرائيل إيصالها، فقد دأبت إسرائيل سابقا على ضرب التحرّكات والتجمّعات الإيرانية، في رسالةٍ واضحةٍ وحاسمةٍ إلى إيران بأنها ممنوعة من التمركز العسكري القوي في سورية، وقد كان الروس متواطئين، إلى حد كبير، مع هذه الرسالة، ولكن هذه المرّة تبدو رسالة إسرائيل موجهة إلى بشار الأسد شخصيا، أنه سيدفع ثمنا باهظا من رأس المال السوري إن لم يفعل شيئا حيال الوجود الإيراني، فالطار منشأة سورية، وتحت سيطرة النظام، ويؤدّي خدمات للسوريين، وتوقفه عن العمل، وإن مؤقتا، سيزيد من الضغط على النظام، وتعتقد إسرائيل بأنها بذلك ستُجبره على إعادة التفكير في سياسته الحالية تجاه إيران.

لقد تقلص إيران الموجودة في سورية سيلا من الهجمات الجوية المؤثرة، من دون أن يظهر أنها غيرت نياتها في التمركز القوي داخل سورية، والوقوف المسلح بالقرب من الحدود «الإسرائيلية»، وهي سياسةٌ نهائية لن تتراجع عنها، طالما كانت قادرة على ذلك، وإسرائيل في هذه الضربة تجرّب سياسة أخرى بإجبار الأسد على مواجهة إيران وتقليص نفوذها. ولكن لا يبدو أن الحساب الإسرائيلي صحيحٌ إلى درجة كافية، فالثمن الذي يمكن أن يدفعه الأسد في حال حاول إيقاف إيران سيكون أكبر بكثير من الثمن الذي يتكلفه من الهجوم الإسرائيلي الجوي، حتى لو غيّر الإسرائيليون تكتيكاتهم. وبدأوا بضرب منشآت سورية مهمة كالمطار، فإيران، عبر السنوات العشر السابقة، أنقذت رأس الأسد وهو يعرف ذلك، ومن غير الممكن أن يستطيع، بعد كل تلك السنوات، الإقدام على هذا النوع من المواجهة. ولا بد أنه يفضل أن يجد سورية، بمنشآتها كاملة، كومة من الخردة على أن يواجه إيران، وهو قد خسر أكثر من 40% من سورية، وما زال متمسّكا بسياسته ذاتها.

ولو أراد الأسد، بالفعل، أن يحجّم الدور الإيراني في سورية نتيجة خوفٍ من ضرباتٍ إسرائيلية أكثر إيلاما، أو حتى إن تغير مزاجه السياسي، وأراد تسويق نفسه قليلا، فإنه غير قادر بالفعل على ممارسة هذا الدور، بعد أن دخل في حالةٍ سياسيةٍ منكسرةٍ أصابها الخوار الشديد. وإن فكّر باستثمار الوجود الروسي لصالحه، فالأمر حاليا لن يكون مُجديا، لانشغال الروس بجبهةٍ تبدو لهم أكثر أهمية، وهم يرغبون بالحفاظ على الوضع الروسي الحالي في سورية كما هو، من دون تغيير حاسم يؤدّي إلى خلخلة الدور الإيراني. وإذا جمع لهذا كله هو توقيع الاتفاق النووي فعلى الأغلب ستتكاثف الهجمات الإسرائيلية، وتصيب أماكن حيوية وحسّاسة، لكن من دون أن تصل بالطبع إلى تهديد وجود النظام ذاته على الكرسي.

التهديدات التركية وفراغ الوطنية السورية

راتب شعبو

تقع التهديدات التركية التي تتردّد منذ أكثر من شهر، بشن هجوم على شمال سورية، يستهدف بلدتي منبج وتل رفعت، على آذان سورية تقطّع رابطها الوطني. شهدنا ذلك من قبل في عمليات، درع الفرات (2016) ثم غصن الزيتون (2018) ثم نبع السلام (2019)، وكذلك في مجمل التدخلات الخارجية الأخرى، الروسية والإيرانية والأميركية والإسرائيلية. القول إن «الطغاة شرط الغزاة» صحيح، ولكن حالنا في سورية وصل إلى ما هو أسوأ.

نتكلم الآن عن التهديدات التركية التي ذاعت أخيرا لأنها مستجدّة، ولأنها نموذجية للتأمل وكشف اعتلال الوطنية السورية، الاعتلال الذي شكل ويشكل الطغيان الداخلي نواته المولّدة. ولا يغيب عن بالنا أنه اعتلال ليس جديداً، وأن عوامله تعود إلى سياق طويل اشتغلت فيه إيديولوجيات كثيرة، غابت عنها إيديولوجيا تقصُر نفسها على سورية وترى فيها «وطناً». أي إن الإيديولوجيات التي حكمت النشاط السياسي السوري كان لها دائماً خارجٌ ما تبدّيه على الداخل وتنسب الداخل إليه، وكل منها تستبعد جزءاً من الداخل، فالأممي يستبعد الطبقات الرجعية، والعربي يستبعد غير العرب، والإسلامي يستبعد غير المسلمين السنّة، والكردستاني يستبعد غير الكرد. والمفارقة أنه قد تكون نخبة الاستبداد الحاكمة في سورية، وبشكل خاص بعد 1970، أكثر من تعامل مع البلد (في الواقع لا في الإيديولوجيا السياسية) على أنه نهائي، ليس فقط من منطلق إنه «ملكيتها الخاصة» المتاحة، بل أيضاً من أجل التوافق والتلاؤم مع القوانين والشرعية الدولية، ولكنها أمعنت في استبعاد كل من هم خارج دائرة أهل النظام، حتى تفجّرت سورية على الحال الذي شهدناه.

اليوم، كل فئة سياسية سورية تبحث في الهجوم التركي المحتمل، من موقعها الخاص، بما في ذلك الفئة التي تحتل الدولة السورية، وتحوز تمثيلها الرسمي في الأمم المتحدة. ليس للوطنية السورية أولوية في هذه المواقع الخاصة. تقصد الشعور العام أو العصبية العامة التي تشدّ أهل بلد معين إلى بعضهم بعضا حيال التهديدات الخارجية بشكل يجمّد الصراعات البينية الداخلية أو يخفّفها، ويعطي الأولوية لمواجهة التدخل الخارجي. أو يمكن تعريف الوطنية التي نقصدها هنا بأنها تفوّق ما يربط أبناء بلد معين فيما بينهم، على ما يربطهم مع أي طرفٍ خارجي. لا يحتاج المرء إلى انتباه شديد، كي يلاحظ تهتّك هذه العمومية السورية لصالح خصوصياتٍ تشترك في طلب الحماية الخارجية، وفي التعادي، وفي ضعف اعتبار الوطنية السورية، كما حدّدناها.

ما يبرّر الكلام عن اعتلال الوطنية السورية أو تقطعها أن المواقع الخاصة التي يجري الانطلاق منها في النظر إلى الشأن السوري العام لم تعد مواقع سياسية، أي لم تعد مجرّد مواقف حزبية ونخبوية، بل تطاول العمق الشعبي، أي إن اعتلال الوطنية السورية بات أعمق من كونه مشكلة بين أحزاب، ونخب بعد أن نجحت هذه الأخيرة، في غمرة الصراع العنيف، في تعميق الانقسام السياسي إلى حدودٍ شبه هوياتية تصنّف الكتل الشعبية، وليس فقط الأحزاب والتوجهات السياسية، وتزرع التعادي على مستوى عميق بين السوريين.

رأينا في أوكرانيا نمواً في الشعور الوطني الأوكراني في مواجهة الغزو الروسي، بالرغم من وجود روابط تاريخية جمعت الشعبين والبلدين، وصلت إلى حد تسمية أوكرانيا «روسيا الصغرى»، حتى أن محللين اعتبروا أن الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا لمنعها من مغادرة روسيا إلى الغرب هي أشبه بجريمة الشرف، ومعروفٌ أن من يرتكب هذا النوع من الجرائم هو الأقرب إلى الضحية. وعلى الرغم من هذا القرب، نهض الشعور الوطني الأوكراني على وقع الغزو الروسي، حتى بات يقال إن الرئيس فلاديمير بوتين هو أبو الوطنية الأوكرانية.

على خلاف ذلك، كان الشعور الوطني السوري غائباً حيال السيطرة التركية المتزايدة على شمال سورية. كما كان غائباً حيال كل التدخلات الخارجية التي وجدت لها دائماً بين السوريين من يحتضنها ويحتمي بها ويفاخر بها أيضاً. لا حاجة للتأكيد على أن ذلك كان دائماً فعل نخب سياسيةٍ يدفعها مرضٌ إلى الاستنجاد بمرضٍ آخر علّه يشفيه. وقد باتت مرجعية النقد بين السوريين هي المفاضلة بين المتدخلين الأجانب، في غياب مرجعيةٍ سوريةٍ مستقلة. وقد أخلى الشعور الوطني مكانه في دخيلة السوريين لشعور آخر معاكس، هو شعور الاحتماء والصغار أمام الأجنبي، والإعلاء من شأن الطرف

> كان الشعور الوطني السوري غائباً حيال السيطرة التركية المتزايدة على شمال سورية

الأجنبي الحامي، وهو شعورٌ مترافق في الشدّة مع شعور العداء والاستنكار فيما بين السوريين. ينطبق هذا على الكتل السياسية الرئيسية التي تتوازع الشعب السوري اليوم. لا تتكامل المواقع الخاصة التي يتم النظر منها إلى التهديدات التركية ولا تنتظم، كما هو واضح، في منظور وطني سوري مشترك، له الأولوية والتفوق على مصالح الكيانات شبه الدولتية التي نشأت واستقرّت على أرضية تحطّم الثورة وتفكّك عناصرها، لكنها (هذه المواقع الخاصة) تتكامل في منع بروز مسار وطني يوحد السوريين وطنياً، ويحتوي تبايناتهم السياسية ويحميها في الوقت نفسه.

لصدّ الهجوم التركي المحتمل تُبدي قوات سوريا الديمقراطية (قسد) الاستعداد للتنسيق مع قوات نظام الأسد ضمن حدودٍ لا تجعل «الإدارة الذاتية» تخسر سيطرتها على الأرض ومكاسبها، ومردّ هذا الاشتراط عجز نظام الأسد عن قبول أي مستوىً من الحقوق السياسية للكرد في سورية. من ناحية أخرى، تجد تركيا في فصائل عسكرية سورية تابعة لها، وفي ملايين السوريين الواقعين تحت سيطرتها، داعماً لعملية عسكرية تركية تبعد «قسد» عن مدينتي منبج وتل رفعت، وتسمح بعودة عشرات آلاف المهجّرين منهما، بسبب سيطرة «قسد» كما تذكر التقارير. ومعروف أن ملايين السوريين فضّلوا ترك بيوتهم ومناطقهم، واللجوء إلى شمال سورية تحت سيطرة وحماية تركيتين، على أن يبقوا تحت سيطرة نظام الأسد الذي يصل به إنكار الواقع إلى حد الكلام عن مقاومةٍ شعبيةٍ ضد تركيا.

بعد كل هذا التعادي الذي أسّس له ونمّاه إصرار نظام الأسد على إنكار حقوق الناس وارتداده الوحشي ضد المطالبين بها، التعادي الذي تعمّق حتى أتى على الرابطة الوطنية السورية، نكتفي بوصف هذه الحال، للتساؤل هل توجد بعد نواة داخلية تلتئم حولها مشاعر وطنيةٌ سوريةٌ تضمّ الجميع، أم أن الحال بات يتطلب قوة خارجية بمرجعية أممية، تكسر تعادي الأطراف الداخلية في سورية، وتفرض على السوريين قبول الحقوق المتبادلة في إطار دولةٍ وطنيةٍ تنطوي على آلية لصيانة حقوق الأفراد والمجموعات، وعلى آلية مناسبة لإنتاج الشرعية السياسية.

(كاتب سوري في فرنسا)

العراق إلى أين بعد استقالة النواب الصدريين

محمود الوهب

لا أحد يعلم بالضبط مؤدى القنبلة التي فجّرها الزعيم العراقي، مقتدى الصدر، استقالة أعضاء كتلته في مجلس النواب (73 نائبا). وواضح أن الرجل لم يقم بخطوته إلا بعد أن يئس من الأخذ والرد مع بعض الكتل النيابية الأصغر بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية ترعى شؤون العراق والعراقيين جميعًا. ويبدو أنه لم يكن أمامه غير ما ذهب إليه، متوخيًا إعادة الوجه الوطني لبلده، وجعله وطنًا لكل أبنائه وأطيافه ومكوناته على أساس من المواطنة الحقّة، لا المحاصصة الاستبدادية. فالصدر لم يحصد ذلك العدد الكبير من المقاعد النيابية في انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلا نتيجة تميز سياسته الاستقلالية التي انتهجها، وإنْ ضمن حدود معينة، عن الطائفية المقيتة، رغم أن كتلته مبنيةٌ على أساس طائفي، وهو سليل أسرة دينية تاريخيًا، لكنه، كرجل سياسة استطاع أن يلتقط هذه الفكرة/ الضرورة لشعبه، لينهض العراق من جديد على أسس حضارية، وهو البلد المتعدّد الأديان والأعراق والقوميات.. وكان الصدر قد تناغم، على نحو أو آخر، مع الشارع العراقي الذي أخذت تنبت فيه بذور الوطنية بعد حالٍ مريرةٍ ألمّت بمواطني العراق، وبعد أن مزّقته المكوّنات بأشكالها كافة، ونهبه ممثلوها وأفقرا شعبه وقادت الطائفية بعض قادتها إلى الارتهان، وتسبّبت تلك السياسات بخراب اقتصاد البلاد وإيقاف برامج تنميتها، وانتشار الفساد فيها على نحو فاضح .. وقد أدرك الشارع العراقي الشبابي أن العراق لن يقف في وجه الطائفية والفساد والارتهان دونما دولة ديمقراطية فعلية، تضبط فعاليتها قوانين تأخذ بحرية الفرد المواطن وقضاء مستقل ومحاسبة فعلية لكل من يتجاوز على الدولة والمجتمع.

وثمّة ملمح تأثيري واضح في وعي أبناء المنطقة العربية عمومًا أحدثه الربيع العربي.. وإنْ للخصوصية العراقية التأثير الأكبر والأعمق. ولم تتهم تلك الطبقة بالفساد فحسب، بل بالخيانات الوطنية، وبخاصة فضيحتها الفاقعة لدى انسحاب الجيش العراقي من مدينة الموصل، وترك ملايين الدولارات في فرع بنكها المركزي، ودخول مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من دون أية مقاومة، وكان يمكنه التصدّي، ومنعها من دخول العراق، وارتكاب تلك الجرائم.. لكنَّ الموقف تكرّر، كما في سورية، إذ لم يعترض طريق «داعش» أحد، فلا النظام حامل لواء محاربة الإرهاب، ولا المعارضة التي أخذتها الظنون بأن تنظيم الدولة الإسلامية سيقف إلى جانبها. وإذا كانت تلك دلالات استقالة النواب الصدريين ودوافعها السياسية، فما هو مستقبلها؟ وإلى أين مؤدّاها؟ وهل تندرج فعلًا ضمن إطار معيّن من الدهاء السياسي الذي يوجع الخصم، ويخضعه وفق قوانين اللعب السياسي انطلاقاً من واقع قائم؟! أم إنها رمية القويِّ من بطل ملحمي نبيل، حاصرته قوى «الشرّ» فاستند إلى الشعب الذي هو رمز للخير، ولقيمه الوطنية والدينية والإنسانية التي ستفعل فعلها المديد في الثقافة السياسية الوطنية والمجتمعية! وإنْ ظلَّ تأثيرها محدودًا في الواقع المراد تغييره، وخصوصًا أن الخصوم متمرّسون في معرفة الطريق إلى مصالحهم، ولديهم تحالفاتهم الداخلية والخارجية.. إضافة إلى مليشياتهم العسكرية.. على كل حال، ما يهم الآن هو محاولة فهم ما يمكن أن يحدُث في المرحلة اللاحقة، وكيف يمكن أن تستثمر الزمر الطافية المرتهنة للخارج هذه الخطوة لصالحها، فهل يمكن أن يحلّ الترميم وتمضي الأمور إلى ما يشتهيه من دمَّر العراق وأهلَه، كما أشير.. ما يبدو أنَّ ثمة سيناريوهات عدة محتملة يمكن تلخيصها بما يلي:

أولًا، خطوة الصدر مهما قيل في شكلها

> لا يمكن القول إن الثورة المضادّة في العراق انتصرت، فقد تشكل وعي لدى جيل الشباب، وهو باق ولم يستسلم

جاءت على أرضية قويَّة، لا لأنها تعبِّر عن امتلاك الأغلبية التي تمكنه من استثمار فوزه بالمساومة على حجم حصته في الحكومة، بل لأنها تستند إلى موقف وطني كان قد طرحه الصدر خلال الإضرابات الوطنية فوق الطائفية، وإنْ بنوع من الاستقلالية، ما منحه زيادة المقاعد النيابية التي قاربت ثلث مقاعد المجلس. وما أملى عليه موقفه هو المنطق السياسي السليم المعبر عن حال العراق، وحاجته وتطلعات أبنائه. وجاء، في جوهره، تلبية لرغبة الشارع العراقي، وإدانة للطبقة التعجيزية التي فشلت في حكم البلاد خلال عقد ونصف العقد، وترفض التخلي عن السلطة، لا حبًا بها فحسب، بل لما يمكن أن ينتج فقدانها من فضائح مختلفة تقود إلى مساءلةٍ هي في غنى عنها، ويشابه أمر العراق، هنا، الحال السورية تماماً.

ثانيًا، أن يجري الترميم كما صرَّح بذلك رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، كما ينص الدستور أو النظام الداخلي للمجلس النيابي، فالواضح أن التصريح للاستهلاك لا غير، حتى إن شكله (صوت صاحبه ومفرداته) جاءا باهتيْن، وما خلفهما أمر آخر تمامًا، فكيف يمكن أن تمرّ مثل هذه الخطوة، وإنْ كانت قانونية، حتى من خلال تحالفات الصدر نفسه التي كانت قبل الاستقالة، وبالتالي، عدم تغيير مواقف هؤلاء الحلفاء، ثم إنَّ الذين سيأتون من تلك الدوائر من يعرف وجهتهم؟ وهل يستقيل بعضهم أو أغلبهم إذا كانوا يحملون رأيًا قريبًا من الكتلة الصدرية. إذًا فالمسألة ليست بهذه البساطة، والمعتقد أن الصدر قد درس خطوته جيدًا.

(كاتب سوري)

في أزمة بوريس جونسون

مدى الفاتح

نجا رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، في السادس من يونيو/ حزيران الجاري من اقتراع كان يهدف إلى حجب الثقة عنه، حيث حاز بالكاد عدد أصوات مناسباً لبقائه: 211 مقابل 148. هذه النجاة، وإن نجحت في الحفاظ على الحكومة من الانهيار، إلا أنها أكدت أن الرجل ما يزال محلّ اختلاف، حتى بين أعضاء حزبه، «المحافظين».

شغلت الحادثة الإعلام الأوروبي الذي ظل يهتم بمصير جونسون منذ اندلاع أزمة الحفلات (بارتي غيت)، والتي اتهم الرجل بموجبها بالكذب على البرلمان عن إقامة حفلات في وقت كانت فيه البلاد قد دخلت في حالة إغلاق شامل. يرى مراقبون اليوم أن أيام جونسون في الحكم باتت معدودة، وأنه ربما سيواجه مصير رئيسة الوزراء السابقة، تيريزا ماي، التي مكثت ستة أشهر فقط بعد خوضها اختباراً مماثلاً.

يعتبر كثيرون أن تناقص شعبية جونسون ناتج عن سياساته المتخبطة وكذبه، وإن كان من صوتوا لصالحه يرون العكس، أن الرجل، الذي يمتلك خبرة طويلة في العمل السياسي، ليس سوى ضحية للظروف الدولية المعقدة التي عمل فيها، ما بين جائحة كورونا إلى أزمة اللاجئين ونهاية بالحرب الروسية على أوكرانيا، والتي أضافت تحدّيات جديدة لم تكن في الحسبان. الحرب الأوكرانية لم تنذر فقط بأزمة في الغذاء وموارد الطاقة، وإنما ساهمت في ارتفاع نسب التضخم، ودخول البلاد في موجة من الغلاء. الأزمة التي قللت القوة الشرائية للناس ورفعت الأسعار، أثرت كذلك على السياسة الداخلية، وجعلت بريطانيا تفكّر لأول مرة في إدخال تعديلات حسّاسة على قانون منح الجنسية، وفي تطبيق أفكار من قبيل توجيه اللاجئين القادمين عبر البحر إلى وجهة ثالثة توفيراً للنفقات. للقضية أبعاد كثيرة، منها الحديث عن جوهر الديمقراطية ومساءلة خيار الناس، وما إذا كانت الطريقة المتّبعة، حتى في التجربة الغربية، معبّرة بشكل صادق عن حقيقة ما يريده الناخبون. في هذا السياق، تتساءل وزيرة الثقافة، نادين دوريس، عن موضوعية حجب الثقة، قائلة إنها تجد من الغريب أن تتمكّن مجموعة ضئيلة من البرلمانيين، وتحت أي ذريعة، من الالتفاف على أصوات خمسة عشر مليون ناخب.

في الديمقراطية البريطانية، لا تكون علاقة رئيس الوزراء دائماً جيدة بالبرلمانيين، وهو ما يصدق في حالة بوريس جونسون. كان تفعيل الاستفتاء حول الخروج من الاتحاد الأوروبي يحمل رسالة مهمة، مفادُها أن رغبة الناس ربما تختلف عن رغبة البرلمانيين، على الرغم من أن الأخيرين منتخبون ويفترض أنهم يمثلونهم. يضع هذا الممارسة الديمقراطية نفسها أمام تحدٍّ كبير على غرار ما حدث من انقسام في عام 2019 ما بين الاستفتاء ونتيجته الواضحة والبرلمان الذي حاول تعطيل خطط الخروج ورئيس الوزراء الذي كان يبدو معادياً للبرلمانيين. ولجونسون المعتدّ بنفسه أعداء كثر ضمن الطبقة السياسية، أما محاولته التقليل من دور البرلمان فجعلته يتّهم بمحاولة لعب دور الرئيس في بلد يكون فيه رئيس الوزراء نفسه بصلاحيات محدودة.

وقد كانت لمجلة إيكونومست طريقة مثيرة للانتباه في التطرق إلى الأزمة، فعلى غلاف عددها الأخير عنونت «مشكلة بريطانيا ليست بوريس جونسون». حمل غلاف العدد صورة لسلحفاةٍ ملونةٍ بألوان العلم البريطاني، وكأنها ترمز لبطء حالة النمو الاقتصادي البريطانية وهي صورةٌ تلخص وجهة نظر المجلة التي تعتبر أن الاقتصاد البريطاني ما عاد ذلك الاقتصاد الديناميكي المتأسّس على السوق الحر، بل هو اقتصادٌ متراجعٌ أصبحت معه البلاد متخلفةً بشكل واضح عن ركب الدول الغنية.

من خلال الاستشهاد بدراسات وإحصاءات ومصطلحات فنية كثيرة يواجه ملف «إيكونومست» بريطانيا بحقيقتها ومشكلتها التي تتجاوز شخص رئيس الوزراء. اعتبرت المجلة أن الركود الاقتصادي الذي تعانيه البلاد والتناقص الحادّ في الناتج المحلي الإجمالي (أقل حالياً بنسبة 25% من الولايات المتحدة) سوف يتسبّبان في تناقص التأثير العالمي وفي فقدان الإيمان باقتصاد السوق الحرّة. هذا بخلاف تأثير ذلك كله على الصرف على الخدمات العامة الذي سيؤدي، بدوره، إلى تغذية الاتجاهات اليمينية التي ستتبنى من جديد خطاب إعادة تعريف المواطنة والهوية.

> في الديمقراطية البريطانية، لا تكون علاقة رئيس الوزراء دائماً جيدة بالبرلمانيين، وهو ما يصدق في حالة بوريس جونسون

يمكن الاتفاق مع وجهة النظر هذه، فبريطانيا، بل مجمل الغرب، يعاني حالةً غير خافية من التراجع الاقتصادي، والتي ارتبطت بمشكلات كثيرة على الصعيد الاجتماعي الداخلي من بروز اليمين المتطرّف واستعادة الخطاب المعادي للإسلام وغيرهما من المظاهر.

هنا لا بد بين مزدوجين من الإشارة إلى مفارقةٍ طريفة، فعلى الصعيد الدولي، وعلى الرغم مما تعانيه الدول الغربية من مشكلاتٍ، ومن عجز عن مواجهة تحدٍ وجودي خطير، كالتمدّد الروسي، إلا أنها ما تزال تحتفظ بهيبتها في دول العالم الثالث، وفي منطقتنا العربية خصوصا، ففي الوقت الذي تبحث فيه دول الغرب عن مواطئ قدم لاقتصاداتها المنهكة، وعن فرص لتوفير مزيد من الوظائف أو إيجاد موارد جديدة، يظنّ بعض سياسيي المنطقة أن بريطانيا أو فرنسا أو حتى الولايات المتحدة بإمكانها أن تقدّم دعمًا مقدّراً أو مالاً مجانياً أو أن تنقل البلاد من ظلام الإفلاس إلى نور الرفاه الاجتماعي.

(كاتب سوداني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads